عنوان الدراسة

أثر الدعم الحكومي على استدامة مشاريع التشغيل الذاتي دراسة حالة المملكة العربية السعودية

الباحثة:منى نواف حسن الشمري

الرقم الأوركيد:0009-0001-3914-6109

التخصص : ماجستير إدارة الأعمال

الكلية:كلية الإدارة

الجامعة: جامعة ميدأوشن

الدولة: المملكة العربية السعودية

الإيميل:mooan220@gmail.com

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وضع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتحديد أهم التحديات التي تواجهها، ونقاط قوتها، ومدى استفادتها من الدعم الحكومي، وخططها المستقبلية. وقد اعتمدت الدراسة على استبيان تم توزيعه على 100 مشارك من أصحاب المشاريع.

أظهرت النتائج أن المشاريع التجارية الصغيرة هي الأكثر شيوعًا، وأن الدعم الحكومي يلعب دورًا هامًا في دعمها واستدامتها، حيث أن غالبية المشاركين راضون عن هذا الدعم. ومع ذلك، تواجه المشاريع تحديات كبيرة، مثل المنافسة والتمويل والتسويق.

أظهرت الدراسة أيضًا أن جودة المنتج/الخدمة والعلاقات مع العملاء هي أهم نقاط قوة المشاريع، وأن غالبية المشاركين لديهم خطط لتوسيع مشاريعهم في المستقبل.

بشكل عام، يمكن القول أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تلعب دورًا هامًا في الاقتصاد، وأنها بحاجة إلى مزيد من الدعم والاهتمام من قبل الحكومة والجهات المعنية، حتى تتمكن من تحقيق النمو والازدهار.

الكلمات المفتاحية :

- الدعم الحكومي
- استدامة المشاريع
- مشاريع التشغيل الذاتي

مقدمة الدراسة:

تعتبر مشاريع التشغيل الذاتي رافداً مهماً من روافد التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، حيث تساهم في تنويع مصادر الدخل، وخلق فرص عمل للشباب، وتحفيز الابتكار وريادة الأعمال. إدراكاً لأهمية هذه المشاريع، تسعى الحكومة السعودية إلى توفير الدعم اللازم لنموها واستدامتها، وذلك من خلال حزمة من البرامج والمبادرات التي تهدف إلى تذليل العقبات أمام رواد الأعمال، وتوفير التمويل والتدريب والإرشاد اللازم لهم.

غير أن فعالية الدعم الحكومي في تحقيق أهدافها لا تزال موضع تساؤل، حيث يرى البعض أن هذا الدعم قد يخلق نوعاً من الاعتمادية لدى رواد الأعمال، ويضعف قدرتهم على المنافسة والاستمرار في السوق على المدى الطويل. في المقابل، يرى البعض الآخر أن الدعم الحكومي يمثل حافزاً ضرورياً لتشجيع الشباب على دخول عالم ريادة الأعمال، وتأسيس مشاريعهم الخاصة، خصوصاً في المراحل الأولى من عمر المشروع.

انطلاقاً من هذه الإشكالية، تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أثر الدعم الحكومي على استدامة مشاريع التشغيل الذاتي في المملكة العربية السعودية، وذلك من خلال دراسة حالة لمجموعة من المشاريع التي استفادت من هذا الدعم. تهدف الدراسة إلى تحديد أنواع الدعم الحكومي الأكثر فعالية في تحقيق الاستدامة، والكشف عن العوامل التي تحد من فاعلية هذا الدعم، واقتراح آليات لتحسين منظومة الدعم الحكومي، بما يضمن تحقيق أهدافها في دعم رواد الأعمال، وتعزيز مساهمة مشاريعهم في التنمية الاقتصادية للمملكة.

تتضمن الدراسة فصولاً تتناول الإطار النظري للدعم الحكومي وأثره على المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتحليل واقع مشاريع التشغيل الذاتي في السعودية، وتقييم أثر الدعم الحكومي على استدامة هذه المشاريع، وتقديم توصيات ومقترحات لتحسين منظومة الدعم. تعتمد الدراسة على منهجية علمية تجمع بين البحث المكتبي والمسح الميداني، وتحليل البيانات الكمية والكيفية، بما يضمن الوصول إلى نتائج دقيقة وموضوعية.

مشكلة الدراسة:

المشكلة الرئيسية:

تواجه مشاريع التشغيل الذاتي في المملكة العربية السعودية تحديات كبيرة في تحقيق الاستدامة على المدى الطويل، على الرغم من الدعم الحكومي المقدم لها. يتجلى ذلك في ارتفاع معدل فشل هذه المشاريع، مما يشير إلى وجود فجوة بين الدعم المقدم واحتياجات هذه المشاريع لتحقيق النمو والازدهار المستدام.

المشاكل الفرعية:

مدى فعالية الدعم الحكومي:

ما هي أنواع الدعم الحكومي الأكثر فعالية في تحقيق استدامة مشاريع التشغيل الذاتي؟

هل يتناسب الدعم الحكومي المقدم مع احتياجات المشاريع المختلفة في مراحل نموها المختلفة؟

هل توجد معوقات إدارية أو بيروقراطية تحد من فعالية الدعم الحكومي؟

أثر الدعم الحكومي على استقلالية المشاريع:

هل يخلق الدعم الحكومي نوعاً من الاعتمادية لدى رواد الأعمال؟

هل يؤثر الدعم الحكومي على قدرة المشاريع على المنافسة في السوق؟

كيف يمكن تحقيق التوازن بين الدعم الحكومي والحفاظ على استقلالية المشاريع؟

دور العوامل الأخرى في استدامة المشاريع:

ما هي العوامل الأخرى التي تؤثر على استدامة مشاريع التشغيل الذاتي، مثل مهارات رائد الأعمال، والظروف الاقتصادية، والمنافسة في السوق؟

كيف يمكن للدعم الحكومي أن يساهم في تعزيز هذه العوامل؟

تقييم منظومة الدعم الحكومي:

هل توجد آليات واضحة لتقييم أثر الدعم الحكومي على استدامة المشاريع؟

هل يتم تحديث منظومة الدعم الحكومي بشكل دوري بناءً على نتائج التقييم؟

كيف يمكن تحسين منظومة الدعم الحكومي لتلبية احتياجات المشاريع بشكل أفضل؟

أهمية الدراسة

الأهمية العلمية للدراسة:

إضافة إلى المعرفة العلمية: تساهم هذه الدراسة في إثراء الأدبيات العلمية المتعلقة بموضوع الدعم الحكومي وتأثيره على استدامة مشاريع التشغيل الذاتي، حيث تقدم تحليلاً معمقاً لهذه العلاقة في سياق المملكة العربية السعودية.

تطوير النماذج والنظريات: يمكن أن تساهم نتائج الدراسة في تطوير نماذج ونظريات علمية تفسر العلاقة بين الدعم الحكومي واستدامة المشاريع، وتقديم إطار نظري يمكن للباحثين في المستقبل الاستناد إليه في دراساتهم.

توسيع آفاق البحث العلمي: تفتح هذه الدراسة آفاقاً جديدة للبحث العلمي في مجال ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث يمكن للباحثين استكمال الدراسة وتعميق البحث في جوانب أخرى لم يتم تناولها في هذه الدراسة.

الأهمية العملية للدراسة:

تحسين منظومة الدعم الحكومي: تقدم هذه الدراسة توصيات ومقترحات عملية لصناع القرار والجهات الحكومية المعنية بتطوير منظومة الدعم الحكومي، بما يضمن تحقيق أهدافها في دعم رواد الأعمال وتعزيز استدامة مشاريعهم.

دعم رواد الأعمال: تساعد نتائج الدراسة رواد الأعمال على فهم أفضل لأثر الدعم الحكومي على مشاريعهم، وكيفية الاستفادة القصوى من هذا الدعم لتحقيق الاستدامة والنجاح.

تنمية الاقتصاد الوطني: تساهم هذه الدراسة في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية للمملكة، من خلال دعم مشاريع التشغيل الذاتي التي تعتبر رافداً مهماً من روافد التنمية، وتساهم في خلق فرص عمل للشباب، وتنويع مصادر الدخل.

تطوير السياسات الاقتصادية: يمكن أن تستفيد الجهات الحكومية من نتائج هذه الدراسة في تطوير السياسات الاقتصادية المتعلقة بدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتحسين بيئة الأعمال في المملكة.

أهداف الدراسة:

الهدف الرئيسي:

يهدف هذا البحث إلى فهم وتحليل أثر الدعم الحكومي على استدامة مشاريع التشغيل الذاتي في المملكة العربية السعودية، وذلك بهدف تقديم توصيات عملية لتحسين منظومة الدعم الحكومي وتعزيز قدرة هذه المشاريع على النمو والازدهار المستدام.

الأهداف الفرعية:

تقييم فعالية الدعم الحكومي:

تحديد أنواع الدعم الحكومي الأكثر فعالية في تحقيق استدامة مشاريع التشغيل الذاتي.

قياس مدى ملاءمة الدعم الحكومي لاحتياجات المشاريع المختلفة في مراحل نموها المختلفة.

الكشف عن المعوقات الإدارية أو البيروقراطية التي تحد من فعالية الدعم الحكومي.

تحليل أثر الدعم الحكومي على استقلالية المشاريع:

دراسة تأثير الدعم الحكومي على اعتمادية رواد الأعمال وقدرتهم على اتخاذ القرارات المستقلة.

تقييم أثر الدعم الحكومي على تنافسية المشاريع وقدرتها على البقاء في السوق.

اقتراح آليات لتحقيق التوازن بين الدعم الحكومي والحفاظ على استقلالية المشاريع.

تحديد دور العوامل الأخرى في استدامة المشاريع:

التعرف على العوامل الأخرى التي تؤثر على استدامة مشاريع التشغيل الذاتي، مثل مهارات رائد الأعمال، والظروف الاقتصادية، والمنافسة في السوق.

تحليل كيفية مساهمة الدعم الحكومي في تعزيز هذه العوامل.

تطوير منظومة الدعم الحكومي:

تقييم الآليات الحالية لتقييم أثر الدعم الحكومي على استدامة المشاريع.

اقتراح آليات مبتكرة وفعالة لتقييم وتطوير منظومة الدعم الحكومي بشكل دوري.

تقديم توصيات عملية لتحسين منظومة الدعم الحكومي لتلبية احتياجات المشاريع بشكل أفضل.

الإطار النظري

مفهوم التشغيل الذاتي وأهميته:

تعريف التشغيل الذاتي وأنواعه وأشكاله.

لغةً: يُشير إلى الشخص الذي يُدير عمله الخاص ويتحمل مسؤولية نجاحه أو فشله.

اصطلاحاً: هو نمط من العمل يعتمد على المبادرة الفردية، حيث يقوم الشخص بتأسيس مشروع خاص به أو العمل لحسابه الخاص، مستقلاً عن أي جهة توظيفية أخرى.

أهمية التشغيل الذاتي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

تنمية الاقتصاد: يُساهم في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال زيادة عدد الشركات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، التي تُعتبر محركاً أساسياً للاقتصاد.

خلق فرص العمل: يُتيح للأفراد فرصة لتأسيس مشاريعهم الخاصة، مما يخلق فرص عمل جديدة ويُساهم في تقليل مُعدلات البطالة.

تطوير المهارات: يُساعد الأفراد على تطوير مهاراتهم وقدراتهم في مختلف المجالات، مثل الإدارة والتسويق والتخطيط المالي.

تحقيق الاستقلالية: يُمكن الأفراد من تحقيق الاستقلالية المالية والمهنية، حيث يُصبحون مسؤولين عن قراراتهم ومصيرهم المهني.

تحسين مستوى المعيشة: يُساهم في تحسين مستوى معيشة الأفراد وأسرهم، من خلال زيادة دخلهم وتحسين أوضاعهم الاقتصادية.

دور التشغيل الذاتي في خلق فرص العمل وتقليل البطالة.

يُعتبر التشغيل الذاتي مصدراً هاماً لخلق فرص العمل، حيث يُمكن للأفراد تأسيس مشاريعهم الخاصة وتوظيف آخرين للعمل معهم.

يُساهم في تقليل مُعدلات البطالة، خاصة بين الشباب والخريجين الجدد، الذين قد يواجهون صعوبات في الحصول على وظائف تقليدية.

يُمكن أن يكون التشغيل الذاتي حلاً بديلاً للأفراد الذين فقدوا وظائفهم أو يواجهون صعوبات في الحصول على عمل.

تجارب دولية في دعم مشاريع التشغيل الذاتي.

سنغافورة: تُقدم الحكومة السنغافورية برامج دعم شاملة للتشغيل الذاتي، تشمل التدريب والتوجيه والتمويل.

كوريا الجنوبية: تُشجع الحكومة الكورية الجنوبية الشباب على تأسيس مشاريعهم الخاصة من خلال تقديم حوافز مالية وتسهيلات إدارية.

الهند: تُطلق الحكومة الهندية مبادرات لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، التي تُعتبر مصدراً هاماً للتشغيل الذاتي.

الولايات المتحدة الأمريكية: تُقدم العديد من المنظمات والمؤسسات برامج دعم للتشغيل الذاتي، تشمل التدريب والتوجيه والتمويل.

تعريف التشغيل الذاتي وأنواعه وأشكاله:

التعريف: هو قيام الفرد بممارسة نشاط اقتصادي أو تجاري أو حرفي بشكل مستقل، بهدف تحقيق دخل مادي.

أنواعه:

مشاريع صغيرة: مثل المحلات التجارية، والمطاعم، وورش العمل الحرفية.

مشاريع متوسطة: مثل الشركات الصناعية والتجارية والخدمية.

مشاريع ريادية: مثل الشركات الناشئة التي تعتمد على الابتكار والتكنولوجيا.

أشكاله:

العمل الحر: مثل الكتابة، والترجمة، والتصميم، والبرمجة.

الاستشارات: مثل الاستشارات القانونية، والمالية، والإدارية.

التدريب: مثل التدريب على المهارات المهنية والحرفية.

التجارة الإلكترونية: مثل إنشاء متاجر إلكترونية لبيع المنتجات والخدمات.

أهمية التشغيل الذاتي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

التنمية الاقتصادية:

يُساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

يُعزز التنافسية في الأسواق.

يُحفز الابتكار والإبداع.

يُساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية.

التنمية الاجتماعية:

يُقلل من الفقر والبطالة.

يُعزز دور الشباب والمرأة في المجتمع.

يُساهم في تحسين مستوى التعليم والصحة.

يُعزز الشعور بالانتماء والمواطنة.

أمثلة لمشاريع تشغيل ذاتي ناجحة:

متاجر إلكترونية: بيع المنتجات والخدمات عبر الإنترنت.

شركات تصميم: تصميم مواقع الويب والشعارات والمطبوعات.

ورش عمل حرفية: صناعة المنتجات اليدوية وبيعها.

خدمات استشارية: تقديم الاستشارات في مختلف المجالات.

مدونات ومواقع ويب: إنشاء محتوى جذاب وجذب الإعلانات.

نصائح للنجاح في التشغيل الذاتي:

تحديد فكرة مشروع: يجب أن تكون الفكرة مبتكرة ومناسبة للسوق.

وضع خطة عمل: يجب وضع خطة عمل تفصيلية تتضمن الأهداف والاستراتيجيات والميزانية.

الحصول على التمويل: يجب البحث عن مصادر تمويل مناسبة، مثل القروض والمنح والمستثمرين.

تطوير المهارات: يجب تطوير المهارات اللازمة لإدارة المشروع، مثل الإدارة والتسويق والمبيعات.

العمل الجاد والمثابرة: يجب أن يكون الشخص مستعداً للعمل الجاد والمثابرة لتحقيق النجاح.

الاستدامة في المشاريع: مفهوم شامل

مفهوم الاستدامة في المشاريع:

الاستدامة في المشاريع هي نهج يهدف إلى تنفيذ المشاريع بطريقة تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتهم الخاصة. يعني ذلك تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمشروع، مع الأخذ في الاعتبار الآثار طويلة الأجل لقرارات المشروع.

تعريف استدامة المشاريع وأبعادها:

تعريف استدامة المشاريع: هي دمج مبادئ الاستدامة في جميع مراحل دورة حياة المشروع، بدءًا من التخطيط والتصميم وصولًا إلى التنفيذ والتشغيل والإغلاق.

أبعاد استدامة المشاريع:

الاقتصادية: تحقيق النمو الاقتصادي المستدام من خلال زيادة الكفاءة في استخدام الموارد، وتقليل التكاليف، وتحقيق الأرباح على المدى الطويل.

الاجتماعية: تحسين جودة حياة المجتمعات المتأثرة بالمشروع، من خلال توفير فرص العمل، وتحسين الخدمات، وتعزيز العدالة الاجتماعية، والمساواة، والمشاركة المجتمعية.

البيئية: حماية البيئة وتقليل الآثار السلبية للمشروع عليها، من خلال تقليل الانبعاثات، والحفاظ على الموارد الطبيعية، وإدارة النفايات بشكل فعال، وتعزيز التنوع البيولوجي.

أهمية استدامة المشاريع في تحقيق التنمية المستدامة:

تحقيق أهداف التنمية المستدامة: تُساهم استدامة المشاريع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة، والتي تشمل القضاء على الفقر، والجوع، وتحسين الصحة والتعليم، وتحقيق المساواة بين الجنسين، والحفاظ على البيئة.

تحسين سمعة المؤسسات: تُعزز المشاريع المستدامة سمعة المؤسسات وتزيد من قدرتها على جذب الاستثمارات والعملاء.

تقليل المخاطر: تُساعد استدامة المشاريع على تقليل المخاطر البيئية والاجتماعية والاقتصادية التي قد تواجهها المشاريع في المستقبل.

زيادة الكفاءة: تُؤدي الممارسات المستدامة إلى زيادة الكفاءة في استخدام الموارد وتقليل التكاليف، مما يُحسن من الأداء الاقتصادي للمشاريع.

نظريات ونماذج استدامة المشاريع:

نظرية أصحاب المصلحة: تُركز على أهمية إشراك جميع أصحاب المصلحة في المشروع، بمن فيهم العاملين، والمجتمعات المحلية، والعملاء، والموردين، والحكومة، في اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستدامة.

نموذج دورة حياة المنتج: يُحلل الآثار البيئية والاجتماعية والاقتصادية للمنتج أو الخدمة طوال دورة حياتها، بدءًا من استخراج المواد الخام وصولًا إلى التخلص منها.

نموذج الاقتصاد الدائري: يُركز على تقليل النفايات وإعادة استخدام المواد والموارد، بهدف تحقيق نمو اقتصادي مستدام.

مؤشرات قياس استدامة المشاريع:

مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs): تُستخدم لقياس التقدم المحرز في تحقيق أهداف الاستدامة، مثل تقليل الانبعاثات، وزيادة كفاءة استخدام الطاقة، وتحسين رضا العاملين، وزيادة المشاركة المجتمعية.

التقييم البيئي والاجتماعي: يتم إجراء تقييم شامل للآثار البيئية والاجتماعية للمشروع، لتحديد المخاطر المحتملة واتخاذ الإجراءات اللازمة للتخفيف من آثارها السلبية.

التقارير السنوية للاستدامة: تُقدم المؤسسات تقارير سنوية تُفصح فيها عن أدائها في مجال الاستدامة، وتوضح التزامها بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

أمثلة لمشاريع مستدامة:

مشاريع الطاقة المتجددة: مثل مشاريع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، التي تُساهم في تقليل الانبعاثات وتحسين جودة الهواء.

مشاريع المباني الخضراء: تُصمم هذه المباني لتقليل استهلاك الطاقة والمياه، واستخدام مواد صديقة للبيئة، وتوفير بيئة عمل صحية ومريحة.

مشاريع الزراعة المستدامة: تُركز على استخدام أساليب زراعية تُحافظ على التربة والموارد الطبيعية، وتُنتج غذاء صحيًا وآمنًا.

نصائح لتطبيق الاستدامة في المشاريع:

وضع أهداف واضحة للاستدامة: يجب تحديد أهداف واضحة وقابلة للقياس للاستدامة في المشروع.

إشراك أصحاب المصلحة: يجب إشراك جميع أصحاب المصلحة في المشروع في اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستدامة.

استخدام مؤشرات الأداء الرئيسية: يجب استخدام مؤشرات الأداء الرئيسية لقياس التقدم المحرز في تحقيق أهداف الاستدامة.

التحسين المستمر: يجب السعي لتحسين الأداء في مجال الاستدامة بشكل مستمر.

الدعم الحكومي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة:

الدعم الحكومي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة:

يُعتبر الدعم الحكومي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة (SMEs) جزءاً أساسياً من السياسات الاقتصادية للدول، حيث تُمثل هذه المشاريع مُحركاً هاماً للنمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل، وتعزيز الابتكار. يهدف الدعم الحكومي إلى تذليل العقبات التي تواجه هذه المشاريع، ومساعدتها على النمو والتطور، وزيادة مُساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي. (السهلاوي، 2001)

. أنواع الدعم الحكومي:

تتنوع أشكال الدعم الحكومي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتشمل:

الدعم المالي:

المنح: تُقدم الحكومة منحاً مالية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، خاصة في المراحل الأولى من التأسيس، أو لتنفيذ مشاريع ابتكارية.

القروض: تُقدم الحكومة قروضاً ميسرة بشروط تفضيلية، مثل أسعار فائدة منخفضة، وفترات سداد طويلة. (حداد، 2006)

الضمانات: تُقدم الحكومة ضمانات للبنوك وشركات التمويل، لتشجيعها على إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

الاستثمارات: تستثمر الحكومة في بعض المشاريع الصغيرة والمتوسطة الواعدة، بهدف دعم نموها وتطورها.

الدعم الفني:

التدريب: تُقدم الحكومة برامج تدريبية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، في مجالات مختلفة مثل الإدارة والتسويق والتمويل.

الاستشارات: تُقدم الحكومة خدمات استشارية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، لمساعدتها على تحسين أدائها وتطوير أعمالها.

البحث والتطوير: تدعم الحكومة مشاريع البحث والتطوير التي تُساهم في تطوير منتجات وخدمات جديدة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

الدعم التدريبي:

برامج تدريبية: تُقدم الحكومة برامج تدريبية مُخصصة لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والعاملين فيها، لتنمية مهاراتهم وقدراتهم.

ورش عمل: تُنظم الحكومة ورش عمل وندوات، لمناقشة التحديات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتبادل الخبرات والمعرفة.

الدعم الاستشاري:

خدمات استشارية: تُقدم الحكومة خدمات استشارية مُتخصصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، في مجالات مثل التخطيط الاستراتيجي، والتسويق، والتمويل، وإدارة الموارد البشرية.

الإرشاد: تُقدم الحكومة خدمات إرشادية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، لمساعدتها على اتخاذ القرارات الصحيحة، وتجنب المخاطر.

أهداف الدعم الحكومي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة:

تحفيز النمو الاقتصادي: تُساهم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وخلق فرص العمل، وجذب الاستثمارات. (شيحة، 2001)

تخفيض البطالة: تُعتبر المشاريع الصغيرة والمتوسطة مصدراً هاماً لفرص العمل، خاصة للشباب والخريجين الجدد. (مجلس التخطيط العام، 2008)

تعزيز الابتكار: تُساهم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تطوير منتجات وخدمات جديدة، وتعزيز الابتكار في مختلف القطاعات.

تنمية المناطق: تُساهم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تنمية المناطق الأقل حظاً، وتوفير فرص العمل للسكان المحليين.

زيادة القدرة التنافسية: تُساعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة على زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، من خلال تنويع المنتجات والخدمات.

برامج ومبادرات الدعم الحكومي في المملكة العربية السعودية:

تُقدم المملكة العربية السعودية العديد من البرامج والمبادرات لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، من أبرزها:

الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت): هي الجهة الحكومية المسؤولة عن تنمية قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المملكة، وتقدم العديد من الخدمات، مثل التدريب، والاستشارات، والتمويل.

صندوق التنمية الوطني: يُقدم قروضاً ميسرة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، من خلال برامج مُتخصصة.

برنامج كفالة: يُقدم ضمانات للبنوك وشركات التمويل، لتشجيعها على إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

مبادرة سند: تُقدم دعماً مالياً للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، التي تُساهم في تحقيق أهداف رؤية 2030.

البرامج والمبادرات الأخرى: تُوجد العديد من البرامج والمبادرات الأخرى التي تُقدمها جهات حكومية مختلفة، مثل وزارة التجارة، ووزارة الصناعة، ووزارة الاتصالات وتقنية المعلومات.

تجارب دولية في الدعم الحكومي للمشاريع:

سنغافورة: تُعتبر سنغافورة من الدول الرائدة في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث تُقدم الحكومة دعماً شاملاً، يشمل التمويل، والتدريب، والاستشارات، والتسويق.

ألمانيا: تُركز ألمانيا على دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في القطاعات الصناعية والتكنولوجية، من خلال برامج مُتخصصة.

كوريا الجنوبية: تُقدم كوريا الجنوبية دعماً قوياً للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، التي تُساهم في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الولايات المتحدة الأمريكية: تُقدم الولايات المتحدة الأمريكية العديد من البرامج والمبادرات لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، على المستويين الفيدرالي والمحلي.

العلاقة بين الدعم الحكومي واستدامة المشاريع:

. العلاقة بين الدعم الحكومي واستدامة المشاريع:

العلاقة بين الدعم الحكومي واستدامة المشاريع علاقة وثيقة ومتشابكة. يمكن للدعم الحكومي أن يلعب دوراً حاسماً في تعزيز استدامة المشاريع، من خلال توفير الموارد والتدريب والخبرات اللازمة لتحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

17. نظريات تفسر العلاقة بين الدعم الحكومي واستدامة المشاريع:

نظرية الاعتماد على الموارد: تشير إلى أن المشاريع تعتمد على الموارد الخارجية، بما في ذلك الدعم الحكومي، لتحقيق النمو والاستدامة.

نظرية أصحاب المصلحة: تؤكد على أهمية إشراك جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم الحكومة، في تحقيق أهداف الاستدامة للمشاريع.

نظرية المؤسسات: تركز على دور المؤسسات الحكومية في توفير البيئة التنظيمية والتشريعية التي تدعم استدامة المشاريع.

18. أثر الدعم الحكومي على أداء ونمو واستدامة المشاريع:

تحسين الأداء: يمكن للدعم الحكومي أن يُساهم في تحسين أداء المشاريع، من خلال توفير التمويل والتدريب والاستشارات اللازمة لتطوير المنتجات والخدمات، وتحسين الكفاءة التشغيلية.

تعزيز النمو: يمكن للدعم الحكومي أن يُساعد المشاريع على النمو والتوسع، من خلال توفير التمويل اللازم للاستثمار في المعدات والتكنولوجيا، وتوسيع نطاق العمليات.

دعم الاستدامة: يمكن للدعم الحكومي أن يُساهم في تحقيق استدامة المشاريع، من خلال تشجيع تبني الممارسات المستدامة، وتوفير الدعم المالي والفني اللازم لتنفيذ مشاريع الاستدامة.

الدراسات السابقة

تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة

المؤلف: شيحا

تاريخ النشر: 2001

الملخص: لا يوجد تعريف متفق عليه للمشروعات الصغيرة، فمفهومها يختلف من دولة إلى أخرى، إلا أن هناك مجموعة من الأسس التي يعتمد عليها عند تعريفها، ومن هذه الأسس: عدد العاملين، حجم الأموال المستثمرة (رأس المال)، حجم المبيعات، التقنية المستخدمة، معيار الإنتاج.

تعريف البنك الدولي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

المؤلف: السهلاوي

تاريخ النشر: 2001

الملخص: يعرف البنك الدولي المشروعات الصغيرة بأنها المشروعات التي يعمل فيها ما لا يقل عن 50 عامل، وإجمالي الأصول والمبيعات لا يقل عن 3 مليون دولار، بينما المشروعات المتوسطة يصل عدد العاملين بها إلى 300 عامل وإجمالي أصولها يصل إلى 10 مليون دولار.

تعريف الاتحاد الأوروبي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

المؤلف: حداد

تاريخ النشر: 2006

الملخص: يعرف الاتحاد الأوروبي المشروعات الصغيرة بأنها التي يكون فيها عدد العمال يتراوح بين (10–99) عامل، في حين يبلغ عدد العمال بالمشروعات المتوسطة بين (100–499) عامل.

تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

المؤلف: البدري

تاريخ النشر: 2006

الملخص: تعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأنها مشروعات مستقلة يعمل بها ما لا يقل عن 50 عاملا، في حين المشروعات المتناهية في الصغر يعمل بها ما لا يزيد عن 10 عمال.

تعريف الحكومة الفيدرالية الأمريكية للمشروعات الصغيرة

المؤلف: مفتاح

تاريخ النشر: 2008

الملخص: تعريف المشروعات الصغيرة يتوقف على نوع النشاط، ففي المشروعات الصناعية يتوقف على عدد العاملين، أما في المشروعات الخدمية يتوقف على حجم المبيعات.

خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة

المؤلف: السهلاوي

تاريخ النشر: 2001

الملخص: سهولة التأسيس والانتشار، القدرة على جذب المدخرات، خلق فرص العمل وتوظيف العمالة.

المؤلف: الغالبي

تاريخ النشر: 2009

الملخص: سهولة التأسيس والانتشار، فالأفكار النيرة والإبداعات وراء تأسيس مثل هذه الأعمال وليس الإمكانيات الكبيرة.

المؤلف: البدري

تاريخ النشر: 2006

الملخص: القدرة على جذب المدخرات، تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الوسائل المهمة لاستغلال الفوائض والمدخرات المالية المتراكمة بشكل يخدم الاقتصاد.

المؤلف: مجلس التخطيط العام

تاريخ النشر: 2008

الملخص: خلق فرص العمل وتوظيف العمالة، تساعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص العمل وتصين طرق استغلال الموارد الطبيعية والحد من انتشار الفقر.

دراسة عبد اللطيف، 2016:

الاسم: فرص إقامة حاضنات الأعمال كوسيلة للنهوض بالمشروعات الصغيرة في العراق

المؤلف: عبد اللطيف

الملخص: تهدف الدراسة إلى إعطاء إطار مفاهيمي حول حاضنات الأعمال وتحديد طبيعتها كآلية جديدة لتطوير المشروعات الصغيرة، والمساهمة في معالجة البطالة والاستفادة من التجارب الدولية. تسعى الدراسة إلى بيان فرص ومجالات إقامة حاضنات الأعمال لتنمية وتطوير المشروعات الصغيرة في العراق. توصلت الدراسة إلى أن حاضنات الأعمال آلية جديدة وفعالة للارتقاء بالمشروعات الصغيرة من خلال تقديم منظومة كاملة من الخدمات والمقومات والتمويل التي تحتاجها، لاسيما في المراحل الأولى من مرحلة الإنشاء، وأداة لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأن العراق يمتلك كل مقومات نجاح بناء الحاضنة من موارد مالية وبشرية وجامعات ومراكز بحوث وغيرها، وتنمية روح العمل الحر لدى الرواد والاستفادة من التجارب الدولية بإقامة حاضنات الأعمال.

دراسة نعمة، 2017:

الاسم: دور حاضنات الأعمال في تمويل المشاريع الصغيرة – دراسة حالة التجارب بعض البلدان

المؤلف: نعمة

الملخص: يتمحور البحث حول بيان ما إذا كانت حاضنات الأعمال يمكن أن تسهم في دعم تمويل المشاريع الصغيرة في العراق وبالتالي تنمية وتسويق منتجاتها وصولاً إلى تحقيق النمو الاقتصادي. سعى البحث لتحقيق الأهداف المتعلقة بالطرح المعرفي لماهية حاضنات الأعمال وأهدافها والفرص التي يمكن أن تقدمها بوصفها إحدى الأساليب الحديثة في دعم وحماية المشروعات الصغيرة، وتحليل آلية عمل الحاضنات وطبيعة ملكيتها وتمويلها والعوامل المؤثرة في نجاحها ودورها في تنمية النسيج الاقتصادي والصناعي وأهم التحديات التي تواجهها، وتحليل تجارب النجاح العالمية والعربية في مجال استحداثها ودورها في دعم تمويل مشاريع الأعمال الصغيرة. توصل البحث إلى أن حاضنات الأعمال من المستحدثات التكنولوجية الحديثة التي تساعد على تشجيع المبادرات الفردية والمواهب والابتكارات الجديدة لتحسيدها على أرض الواقع، وتعمل على زيادة نسبة نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة من 50% إلى 80% وتوطيد العلاقة بين الجامعات والشركات الصناعية التي ترغب في الحصول على الحدة العلمية والاستفادة من الطاقات الجامعية.

دراسة Norrman، 2008 & Bergek:

الاسم: الإطار المفاهيمي للتطبيقات الجيدة للحاضنات – Incubator best practice: A framework

المؤلف: Norrman & Bergek

الملخص: أصبحت حاضنات الأعمال ظاهرة في كل مكان في أنحاء كثيرة من العالم، وهي أداة لتعزيز تطوير الشركات النامية القائمة على التكنولوجيا. ونظراً للمبالغ الكبيرة من الأموال المستثمرة في حاضنات الأعمال، فإن تحديد نماذج الحاضنات أمر في غاية الأهمية، حيث أن تقييم الحاضنات سابقاً يتم التأكيد على قياس نتائج الحاضنة، في حين تم التركيز في هذه الدراسة على أهداف حاضنات الأعمال وأدائها وتطوير الإطار الذي يمكن أن يكون بمثابة أساس لتحديد أفضل نماذج حاضنات الأعمال وتقييمات أكثر دقة للأداء. يتضمن الإطار المقترح ثلاثة عناصر نموذجية مميزة وهي: الاختيار ودعم الأعمال والوساطة والتمييز بين الاختيار الذي يركز على الأفكار والاختيار الذي يركز على زيادة الأعمال والتمييز بين اختيار الفائزين واختيار البقاء للأصلح. توصلت الدراسة إلى توفير أداة لوصف نماذج مختلف الحاضنات بالمقارنة مع النتائج وتساعد هذه في صناعة القرار وتوجيه مدراء الحاضنات في عملهم الاستراتيجي.

منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ، حيث يهدف إلى وصف وتحليل أثر الدعم الحكومي على استدامة مشاريع التشغيل الذاتي في المملكة العربية السعودية، والكشف عن العوامل المؤثرة في هذه العلاقة.

يتكون مجتمع الدراسة من رواد الأعمال وأصحاب مشاريع التشغيل الذاتي في المملكة العربية السعودية الذين استفادوا من الدعم الحكومي بأنواعه المختلفة (مالي، فني، تدريبي، استشاري). سيتم تحديد حجم العينة المناسب للدراسة بناءً على حجم المجتمع الإجمالي لرواد الأعمال المستفيدين من الدعم الحكومي، مع مراعاة مستوى الدقة والثقة المطلوبين.

تعتمد الدراسة على الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات من أفراد مجتمع الدراسة. يتم تصميم الاستبيان بعناية لتحقيق الأهداف التالية:

قياس مستوى استدامة مشاريع التشغيل الذاتي : يتضمن أسئلة حول مؤشرات الاستدامة (الاستمرارية، النمو، الربحية، القدرة على المنافسة، القدرة على التكيف).

تقييم أنواع الدعم الحكومي المقدمة : يتضمن أسئلة حول أنواع الدعم التي حصل عليها رواد الأعمال (مالي، فني، تدريبي، استشاري)، ومدى رضاهم عن هذا الدعم.

تحديد العوامل المؤثرة في استدامة المشاريع : يتضمن أسئلة حول العوامل الأخرى التي قد تؤثر على استدامة المشاريع، مثل مهارات رائد الأعمال، والظروف الاقتصادية، والمنافسة في السوق.

جمع معلومات ديموغرافية : يتضمن أسئلة حول خصائص رواد الأعمال ومشاريعهم (العمر، الجنس، التعليم، الخبرة، نوع المشروع، حجمه).

يتم تصميم الاستبيان بحيث يكون واضحاً ومباشراً، ويتضمن أسئلة مغلقة ومفتوحة. يتم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس آراء المستجيبين حول بعض القضايا. يتم مراجعة الاستبيان من قبل خبراء في مجال البحث العلمي لضمان دقته وموضوعيته.

يتم توزيع الاستبيان على أفراد مجتمع الدراسة من خلال عدة طرق، مثل:

البريد الإلكتروني : إرسال الاستبيان إلى رواد الأعمال عبر البريد الإلكتروني.

المنصات الإلكترونية : نشر الاستبيان على المنصات الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي.

المقابلات الشخصية : إجراء مقابلات شخصية مع بعض رواد الأعمال وتعبئة الاستبيان معهم.

بعد جمع البيانات، يتم تحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، مثل:

الإحصاء الوصفي : حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات والانحرافات المعيارية.

الإحصاء الاستدلالي : استخدام اختبارات t وتحليل التباين ومعاملات الارتباط لتحليل العلاقات بين المتغيرات.

حدود الدراسة

الحدود الموضوعية: تقتصر الدراسة على بحث أثر الدعم الحكومي على استدامة مشاريع التشغيل الذاتي في المملكة العربية السعودية، ولا تتناول جوانب أخرى قد تؤثر على هذه المشاريع.

الحدود المكانية: تركز الدراسة على مشاريع التشغيل الذاتي في المملكة العربية السعودية، وقد لا تكون النتائج قابلة للتعميم على دول أخرى.

الحدود الزمانية: تعتمد الدراسة على بيانات يتم جمعها خلال فترة زمنية محددة، وقد تتغير النتائج بمرور الوقت.

الحدود البشرية: يقتصر مجتمع الدراسة على رواد الأعمال وأصحاب مشاريع التشغيل الذاتي الذين استفادوا من الدعم الحكومي، وقد لا يشمل جميع رواد الأعمال في المملكة.

حدود المنهجية: تعتمد الدراسة على الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات، وقد لا تكون هذه الأداة كافية لجمع معلومات شاملة حول الموضوع.

الأساليب الإحصائية المستخدمة

الأسلوب الإحصائي	الوصف	البيانات المستخدمة
الإحصاء الوصفي	وصف وتلخيص البيانات باستخدام مقاييس مثل المتوسط والنسب المئوية.	– أنواع الدعم الحكومي (مالي، فني، إلخ.) – مدى الرضا عن الدعم الحكومي – التحديات التي تواجه المشاريع (المنافسة، التمويل، إلخ.)
النسب المئوية (%)	عرض توزيع البيانات والعلاقات بين الفئات.	– حجم المشروع (صغير، متوسط، كبير) – مدة تشغيل المشروع – خطط التوسع

النتائج:

- المشاريع التجارية هي الأكثر شيوعًا، تليها الصناعية والخدمية.
- المشاريع الصغيرة (أقل من 5 موظفين) تشكل النسبة الأكبر.
- الدعم المالي هو الأكثر شيوعًا، يليه الدعم الفني والتدريبي والاستشاري.
- غالبية المشاركين راضون عن الدعم الحكومي.
- الدعم الحكومي يساهم في استدامة المشاريع.
- المنافسة والتمويل والتسويق هي أهم التحديات.
- جودة المنتج/الخدمة والعلاقات مع العملاء هي أهم نقاط القوة.
- غالبية المشاركين لديهم خطط لتوسيع مشاريعهم في المستقبل.

مناقشة النتائج:

1. تشير النتائج إلى أهمية الدعم الحكومي في استدامة مشاريع التشغيل الذاتي في المملكة العربية السعودية.
2. الدعم المالي هو الأكثر أهمية، ولكنه ليس كافيًا، حيث تحتاج المشاريع أيضًا إلى الدعم الفني والتدريبي والاستشاري.
3. التحديات التي تواجه المشاريع، مثل المنافسة والتمويل والتسويق، تتطلب اهتمامًا خاصًا من الحكومة والجهات المعنية.
4. نقاط قوة المشاريع، مثل جودة المنتج/الخدمة والعلاقات مع العملاء، يجب تعزيزها وتنميتها.
5. خطط التوسع لدى غالبية المشاركين تشير إلى وجود رغبة في النمو والتطور، ولكنها تتطلب دعمًا إضافيًا.

التوصيات:

1. زيادة الدعم المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتسهيل إجراءات الحصول عليه.

2. توفير برامج تدريبية واستشارية متخصصة في التسويق والمنافسة وإدارة الموارد البشرية.

3. إنشاء حاضنات ومسرعات أعمال لدعم نمو وتطور المشاريع.

4. تسهيل الوصول إلى الأسواق المحلية والدولية من خلال المعارض والفعاليات التسويقية.

5. تشجيع الابتكار وريادة الأعمال من خلال برامج دعم خاصة.

6. تطوير آليات لتقييم أثر الدعم الحكومي على استدامة المشاريع، وتحديث منظومة الدعم بشكل دوري.

7. تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

الخاتمة:

تلعب مشاريع التشغيل الذاتي دورًا هامًا في التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، وتساهم في تنويع مصادر الدخل، وخلق فرص عمل للشباب، وتحفيز الابتكار وريادة الأعمال.

تواجه هذه المشاريع تحديات كبيرة في تحقيق الاستدامة على المدى الطويل، على الرغم من الدعم الحكومي المقدم لها.

الدعم الحكومي يلعب دورًا هامًا في دعم هذه المشاريع، ولكن هناك حاجة إلى تحسين منظومة الدعم لتلبية احتياجات المشاريع بشكل أفضل.

من خلال تنفيذ التوصيات المقترحة في هذه الدراسة، يمكن للحكومة والجهات المعنية تعزيز قدرة مشاريع التشغيل الذاتي على النمو والازدهار المستدام، وزيادة مساهمتها في التنمية الاقتصادية للمملكة.

المراجع

- أبو ناعم، عبد الحميد مصطفى. (د.ت). إدارة المشروعات الصغيرة (ط 1). دار الفجر للنشر والتوزيع.
- أحمد، مروة، وبراهم، تسنيم. (د.ت). الزيادة وإدارة المشروعات الصغيرة (ط 2). الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات.
- الأسرج، حسين عبد المطلب. (2006، نوفمبر). تحسين المنافسة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. http:ll mpra.ub.uni-muenchen.del41110/01
- باشاء، شريف أحمد. (1999). التنمية الاقتصادية في ظل المتغيرات العالمية الراهنة. دار النهضة العربية، مصر.
- البدري، عبد القادر الويجي. (2006). واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا – دراسة ميدانية على عينة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ورقة بحثية مقدمة إلى ندوة تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي، ليبيا.
- برنوطي، سعاد نايف. (2006). إدارة الأعمال الصغيرة (أبعاد الريادة). دار وائل للنشر.
- بريش، سعيد، وبالغرسة، عبد اللطيف. (2006). إشكالية تمويل البنوك للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين معوقات المعمول ومتطلبات المأمول. ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي لمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن علي الشلف الجزائر.
- دراجي، عيسى، وعدوكة، لحضر. (2012، 12-14 نوفمبر). الدور الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الشاملة. الملتقى الوطني الثاني حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المستدامة واقع وآفاق، جامعة أم البواقي.
- زهواني، رضا. (2006/2007). تحسين تخطيط الانتاج في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة مؤسسة رمال بلاستيك. مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة.
- زوينة، محمد صالح. (2006/2007). أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر.
- سيدة، فاطمة جلال. (1994). دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تنمية اقتصاديات الدول النامية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.
- السهلاوي، خالد بن عبد العزيز. (2001). معدل ومعاول انتشار المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية. مجلة الإدارة العامة، 41(2)، 303-335.
- السعيد، بريبش. (2004). رأس المال المخاطر بديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. المنتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2006.
- شيحة، مازن. (2001). تعزيز القدرة التنافسية للصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون العربي لدول الخليج العربية. آفاق اقتصادية، 22(88).
- صالحي، محمد. (2004). أساليب تنمية المشروعات المصغر والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة سطيف، (3)، 39.

- الصوص، سمير زهير. (2010). بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة نماذج يمكن الاحتذاء بها في فلسطين. السياسات والتحليل والاحصاء وزارة الاقتصاد المصرية، مصر.
- العجيلات. (2020). مجلة البحوث الاقتصادية والاستراتيجية، (العدد الثاني).
- حداد، مناور. (2006). دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة اضاءات من تجربة الأردن مصر. ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي لمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن علي الشلف الجزائر.
- الخطيب، خالد، والرفاعي، خليل. (2006). المنشآت الصغيرة في الأردن أهميتها والمعوقات التي تواجهها وأساليب تمويلها. ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي لمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن علي، الشلف الجزائر.
- خياري، ميرة. (2007/2008). دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية لدراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية أم البواقي. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي – الجزائر.
- شبوطي، حكيم. (2007/2008). دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر. أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر.